كلمة الاستاذ فادي عبود

معالي الوزير محمد الصفدي

حضرة الرئيس غازي قريطم

الاستاذ فادي صعب

أيها الحضور الكريم

أود بداية أن اعبر عن سعادتي لمشاركتكم هذه الندوة الهامة، اذ ان الموضوع المطروح عزيز جدا على قلبي، وكم ناشدت وطالبت وكتبت لتحقيق اقله الحد الادنى من الشفافية في هذا البلد الذي بلغت فيه الكلفة اليومية للفساد أكثر من ثلاثة ملايين دولار.

وأود أن أتوجه بالشكر الى الجمعية اللبنانية للشفافية، والشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات لتنظيمهم هذه الندوة والاهم لجهودهم المستمرة واصرارهم على المضي قدما بالرغم من العراقيل والعقلية المتجذرة في مجتمعنا اللبناني.

لن أغوص في سيئات الفساد وتاثيره على الاقتصاد اللبناني، وعلى صورة لبنان في الخارج، وعلى هروب المستثمرين، الخ ... فكلنا متفق اليوم على أن الفساد هو مرض عضال يستزف ويمتص الموارد اللبنانية ويعيق تقدم الدولة.

ولكن الاخطر اليوم أن الفساد تحول الى عقلية ونمط تفكير لبنانيين، وأداء مقبول من المجتمع اللبناني، حيث بتنا نسمع أن الجنسية اللبنانية ليست هوية با مهنة، وذلك للاشارة الى فذلكة اللبناني وشطارته في الموارية وتجنيد القانون على مقاسه.

والدليل في أن عقلية الفساد هي المنتشرة هو غياب المحاسبة لدى الشعب اللبناني، فالنواب أنفسهم سيعودون في الانتخابات المقبلة مهما كان أدؤاهم، فكيف يعقل في بلد تبلغ فيه نسبة الفساد هذا الحد، اننا لم نر حتى اليوم أية عملية محاسبة أو فضيحة مالية على غرار الدول الغربية. هل يعقل أن المسؤولين عندنا عن هذا الفساد المستشري هم أشباح ؟!!

نعم من المؤسف أن نلرى اليوم أن المجتمع اللبناني بات مجتمعا مدجنا، لا يسائل ولا يطالب ولا يصرخ. فمثلا لا يسأل كيف يمكن أن تكون كلفة قطاع الكهرباء في لبنان ١٠ مليارات دولار من أصل الدين العام في حين أن تكلفة اعادة الحياة الى هذا القطاع في العراق_ الذي تبلغ مساحته ٤٠ مرة مساحة لبنان- لا تتجاوز المليارى دولار أميركي؟

والاسوأ انه لا يدرك حقوقه، فالمواطن اللبناني لا يعرف أن من حقه الحصول على المعلومات ولم نر مطالبة في هذا السياق، ولولا جهود بعض الجمعيات المدنية لكان الموضوع طي النسيان.

فالحق في الوصول الى المعلومات يعتبر من الحقوق الي يعترف بها المجتمع الدولي كحق انساني وضروري لحماية باقي الحقوق والتمتع بها، بما فيها حرية التعبير، وهذا القانون يساهم في النهوض بثقافة الشفافية وبث روح المسؤولية لدى المسؤولين الحكوميين في تدبير الشأن العام بالاضافة الى أنه " اصبح معترفا به كأداة فعالة في محاربة الفساد والرشوة وتحقيق التنمية والادماج الاجتماعي والتمته بباقي الحقوق المدنية والسياسية". وسيمكن المواطن من الاقتراب من مواقع القرار والاشتراك في عماية اصلاح الادارة العمومية وتفعيل سياسية الشفافية والتجاوب مع السياسات التي تتبناها الحكومة. كما أن قانون " حماية كاشفي الفساد" يشجع المواطنين على القيام بواجبهم الوطني وكسر حلقة الخوف، وهذا القانون بات ضرورة بعد توقيع لبنان على المعاهدة الدولية لمكافحة الفساد ومصادقته عليها في ٢٢ نيسان ٢٠٠٩.

واقرار هذه القوانين سينعكس ايجابا على بيئة الاعمار وعلى أداء الشركات، وسيحين صورة لبنان في الخارج ميرفع من مركزه على مؤشر الشفافية.

ولكن يبقى الاهم، هو تثقيف المواطن حول حقوقه في المساءلة والمحاسبة ليسعى للاستفادة من هذه القوانين. فمسلسل الفساد الطويل بات متجذرا الى درجة مخيفة في مجتمنا اللبناني، بحيث بات الباطل مقبولا والتلاعب بالقانون بات خبزا يومي.
وأخيرا، أود أن اشكر مجددا الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية والاستاذ فادي صعب، وايضا الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات لجهودهم وثباتهم، كما أتمنى تحقيق الاهداف المرسومة نحو تحقيق مجتمع شفاف، خال من الفساد.

وشكرا

فادي عبود